

الدكتورة نهال اللواح

أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة

رئيسة تحرير المجلة المغربية

للتحكيم العربي والدولي

الدكتور مصطفى بونجة

محام بهيئة المحامين بطنجة وأستاذ زائر

رئيس المركز المغربي للتحكيم

ومنازعات الأعمال

الوسيط

في الأصول التجارية

- الجزء الثالث -

البيع الرضائي للأصل التجاري - الرهن الرضائي للأصل التجاري

- تقديم الأصل التجاري حصة في شركة

- الائتمان الإيجاري المنصب على الأصول التجارية بين القانون والقضاء

ووفقا للقانون 21.18 المتعلق بالضمانات المنقولة

الشروط الموضوعية والشكلية للبيع الرضائي للأصل التجاري - بيع الأصل التجاري مع شرط الاحتفاظ بالملكية - بيع الأصل التجاري المتضمن لامتياز البائع - الشفعة في الأصل التجاري - نطاق ممارسة حق الأفضلية - دعوى فسخ البيع - شروط رهن الأصل التجاري - آثار رهن الأصل التجاري - رهن أدوات ومعدات التجهيز - شروط تقديم الأصل التجاري حصة في شركة - خصوصية الائتمان الإيجاري المنصب على الأصول التجارية

قرارات محكمة النقض ومحاكم الموضوع في بيع ورهن الأصل

التجاري وتقديم حصة في شركة



الطبعة الأولى

الفهرس

3	مقدمة
5	الباب الأول : بيع الأصل التجاري وتقديمه حصة في شركة
6	الفصل الأول : البيع الرضائي للأصل التجاري
6	الفرع الأول : شروط البيع الرضائي للأصل التجاري
7	المبحث الأول : الشروط الموضوعية لبيع الأصل التجاري
7	المطلب الأول : شرط الأهلية
7	الفقرة الأولى : أهلية الشخص الذاتي
9	الفقرة الثانية : أهلية الشخص الاعتباري
	الفقرة الثالثة : آثار فتح مساطر صعوبات المناوولة وسقوط الأهلية على التصرفات
11	الواردة على الأصل التجاري
	أولاً : آثار فتح مساطر صعوبات المناوولة على التصرفات الواردة على الأصل
11	التجاري
12	ثانياً : آثار سقوط الأهلية على التصرفات الواردة على الأصل التجاري
13	المطلب الثاني : شرط الرضا

- المطلب الثالث : ركن المحل 14
- الفقرة الأولى : وجود الأصل التجاري المبيع 14
- الفقرة الثانية : عدم المنازعة في الحق المحال 16
- الفقرة الرابعة : ملكية الأصل التجاري 18
- أولا : مالك الأصل التجاري 18
- ثانيا : الأصل التجاري المملوك على الشياء 21
- المبحث الثاني : الشروط الشكلية لبيع الأصل التجاري 22
- المطلب الأول : شرط كتابة العقد وبياناته 22
- الفقرة الأولى : شرط كتابة عقد بيع الأصل التجاري 23
- الفقرة الثانية : عقد بيع الأصل التجاري والبيانات اللازمة 26
1. اسم البائع وتاريخ عقد التقويت ونوعيته وثمرته مع تمييز ثمن العناصر المعنوية
والبضائع والمعدات 27
2. حالة تقييد الامتيازات والرهن المقامة على الأصل 28
3. عند الاقتضاء، الكراء وتاريخه ومدته ومبلغ الكراء الحالي واسم وعنوان المكري 30
4. مصدر ملكية الأصل التجاري 30
- الفقرة الثالثة : إيداع ثمن البيع لدى جهة مؤهلة قانونا للاحتفاظ بالودائع 30
- المطلب الثاني : تسجيل عقد البيع 31
- المطلب الثالث : الإيداع والتقييد والشهر القانوني 32
- الفقرة الأولى : إيداع نسخة من عقد بيع الأصل التجاري 32
- الفقرة الثانية : تقييد مستخرج من العقد في السجل التجاري 33

- 34.....الفقرة الثالثة : ازدواجية نشر المستخرج المقيد بالسجل التجاري
- 35.....المطلب الرابع : وجوب إعلام مكري المحل المستغل به الأصل التجاري
- 35.....الفقرة الأولى : إلزام كل من المفوت والمفوت له إشعار المكري بهذا التفويت
- 38.....الفقرة الثانية : عدم مواجهة المكري بهذا التفويت إلا اعتباراً من تاريخ تبليغه إليه
-الفقرة الثالثة : بقاء المكثري الأصلي مسؤولاً اتجاه المكري بخصوص الالتزامات السابقة
- 39.....
- 43.....الفرع الثاني : آثار البيع الرضائي للأصل التجاري
- 43.....المبحث الأول : بالنسبة للبائع بالنسبة للبائع والمشتري
- 43.....المطلب الأول: حقوق والتزامات البائع
- 43.....الفقرة الأولى : حقوق البائع
- 44.....الفقرة الثانية : التزامات البائع
- 44.....المطلب الثاني : حقوق والتزامات المشتري
- 44.....الفقرة الأولى : حقوق مشتري الأصل التجاري
- 45.....أولاً : حالة إبطال العقد
- 45.....ثانياً : حالة الخيار بين إبطال العقد أو تخفيض الثمن
- 46.....الفقرة الثانية : التزامات مشتري الأصل التجاري
- 47.....المبحث الثاني : آثار البيع بالنسبة لدائني البائع والمشتري
- 47.....المطلب الأول : تعرض دائني البائع على قبضه ثمن البيع
- 47.....الفقرة الأولى : شروط تعرض دائني البائع على قبضه ثمن البيع
- 48.....أولاً : وجوب تقديم التعرض من طرف دائني البائع

- 48..... ثانيا : الجهة المقدم لها التعرض وأجل تقديمه
- 49..... ثالثا : البيانات اللازم توفرها في التعرض
- 50..... الفقرة الثانية : آثار تعرض دائني البائع على قبضه ثمن البيع
- أولا : حالة إيداع البائع للضمانة وتقديم المشتري تصريحاً بعدم وجود دائنين آخرين
- 50.....
- 51..... ثانيا : حالة بطلان التعرض وتراخي المتعرضين
- 51..... المطلب الثاني : الحق في طلب إعادة بيع الأصل التجاري بالمراد العلني
- 51..... الفقرة الأولى : حقوق دائني البائع وزيادة السدس
- 52..... الفقرة الثانية : شروط زيادة السدس
- 53..... المطلب الثالث : آثار البيع بالنسبة لمشتري الأصل التجاري رضائيا
- 54..... المبحث الثالث : آثار البيع بالنسبة لمكري المحل المستغل به الأصل التجاري
- 54..... المطلب الأول : ممارسة المكري لحق الأفضلية
- 54..... الفقرة الأولى : نطاق ممارسة حق الأفضلية
- 55..... الفقرة الثانية : بداية سريان أجل ممارسة المكري لحق الأفضلية
- 56..... الفقرة الثالثة : التوصيف الإجرائي لممارسة حق الأفضلية
- 56..... المطلب الثاني : إمكانية طلب المكري للإفراغ دون دفعه للتعويض
- 58..... المبحث الرابع : ثبوت حق الشفعة للشركاء على الشباع
- 59..... المطلب الأول : مدى مشروعية حق الشفعة للشركاء على الشباع
- 60..... المطلب الثاني : شروط ممارسة الشفعة في بيع الأصل التجاري
- 61..... المبحث الخامس : آثار بيع الأصل التجاري على عقود الشغل

المطلب الأول : استمرار عقود الشغل	62
المطلب الثاني : المحددات القضائية لتطبيق مقتضيات المادة 19 من مدونة الشغل	64
الفرع الثالث : البيع الرضائي للأصل التجاري المتضمن لامتياز البائع	65
المبحث الأول : الشروط الموضوعية لامتياز البائع	66
المطلب الأول : النطاق الموضوعي لامتياز	66
المبحث الثاني : الشروط الشكلية لامتياز البائع	67
المطلب الأول : تقييد امتياز البائع في السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة	67
المطلب الثاني : آجال التقييد واطلاق الامتياز	69
المطلب الثالث : آثار تقييد امتياز البائع	70
المطلب الأول : حق الأولوية	70
المطلب الثاني : حق التبعية	70
المبحث الرابع : دعوى الفسخ	73
المطلب الأول : شروط وآجال قيام دعوى الفسخ	73
الفقرة الأولى : شروط دعوى الفسخ	73
الفقرة الثانية : آجال تقديم دعوى الفسخ	74
المطلب الثاني : آثار دعوى الفسخ	75
الفرع الرابع : بيع الأصل التجاري مع شرط الاحتفاظ بالملكية	75
المبحث الأول : خصائص شرط الاحتفاظ بالملكية على سبيل الضمان وطبيعته القانونية	76

- المطلب الأول : تعريف وخصائص شرط الاحتفاظ بالملكية على سبيل الضمان 76
- الفقرة الأولى : تعريف شرط الملكية على سبيل الضمان ونطاق إعماله 76
- أولا - تعريف شرط الملكية على سبيل الضمان 77
- ثانيا - نطاق إعمال شرط الاحتفاظ بالملكية 78
- الفقرة الثانية : خصائص شرط الاحتفاظ بالملكية على سبيل الضمان وتمييزه 78
- أولا : خصائص شرط الاحتفاظ بالملكية على سبيل الضمان 78
- ثانيا : تمييز البيع مع شرط الاحتفاظ بالملكية عن باقي أنواع البيوع والتصرفات المشابهة له 79
- أ : تمييز البيع مع شرط الاحتفاظ بالملكية عن عقد الائتمان الإيجاري 79
- ب : تمييز البيع مع شرط الاحتفاظ بالملكية عن البيع المتضمن لامتنياز بائع الأصل التجاري 79
- المطلب الثاني : الطبيعة القانونية لشرط الاحتفاظ بالملكية على سبيل الضمان 80
- الفقرة الأولى : شرط الاحتفاظ بالملكية بين الضمان والتأمين 80
- الفقرة الثانية : شرط الاحتفاظ بالملكية بين الشرط والأجل 80
- المبحث الثاني : شروط وأثار شرط الاحتفاظ بالملكية على سبيل الضمان 82
- المطلب الأول : شروط شرط الاحتفاظ بالملكية على سبيل الضمان 82
- الفقرة الأولى : شرط الكتابة 82
- الفقرة الثانية : إشهار شرط الاحتفاظ بالملكية على سبيل الضمان 82
- المطلب الثاني : أثار شرط الاحتفاظ بالملكية على سبيل الضمان 83
- الفقرة الأولى : تحديد نطاق ممارسة حق الملكية 83

- 84 الفقرة الثانية : أحكام قيام المشتري ببيع الشيء المنقول
- 85 الفقرة الثالثة : الانقضاء الجزئي لشرط الاحتفاظ بملكية الأشياء
- 85 الفقرة الرابعة : استرجاع البائع للشيء المنقول
- 87 الفصل الثاني: تقديم الأصل التجاري حصة في شركة
- الفرع الأول : خضوع تقديم الأصل التجاري حصة في شركة لأحكام الحصة
- 87 العينية
- 87 المبحث الأول : التمييز بين التملك والانتفاع
- 88 المطلب الأول : تقديم الأصل التجاري حصة في شركة على سبيل التملك
- 90 المطلب الثاني : تقديم الأصل التجاري حصة في شركة على سبيل الانتفاع
- 90 المبحث الثاني : شروط تقديم الأصل التجاري حصة في شركة
- 91 المطلب الأول : الشروط الموضوعية لتقديم الأصل التجاري حصة في شركة
- 91 الفقرة الأولى : الوجود القانوني للأصل التجاري
- 95 الفقرة الثانية : توفر مقدم الأصل التجاري حصة في شركة على أهلية التصرف
- 98 أولا : مالك الأصل التجاري
- 101 ثانيا : الأصل التجاري المملوك على الشياع
- 102 الفقرة الثالثة : تقويم الحصة العينية
- 103 المطلب الثاني : الشروط الشكلية لتقديم الأصل التجاري حصة في شركة
- 103 الفقرة الأولى : شرط كتابة عقد تقديم الأصل التجاري حصة في شركة وتسجيله
- 113 الفقرة الثانية : وجوب شهر تقديم الأصل التجاري حصة في شركة
- 116 الفرع الثاني : آثار تقديم الأصل التجاري حصة في شركة

- المبحث الأول: انتقال ملكية الأصل التجاري 116
- المطلب الأول: التمييز بين الشركة القائمة والشركة في طور التأسيس 117
- الفقرة الأولى: حالة تقديم الأصل التجاري حصة في شركة قائمة 117
- الفقرة الثانية: حالة تقديم الأصل التجاري حصة في شركة في طور التأسيس 117
- المطلب الثاني: انتقال حقوق الملكية الصناعية والحق في الكراء 117
- الفقرة الأولى: انتقال حقوق الملكية الصناعية 117
- الفقرة الثانية: انتقال الحق في الكراء 118
- المبحث الثاني: آثار تقديم الأصل التجاري حصة في شركة على الدائنين
والشركاء 119
- المطلب الأول: آثار تقديم الأصل التجاري حصة في شركة على الدائنين 119
- المطلب الثاني: آثار تقديم الأصل التجاري حصة في شركة على الشركاء 119
- الباب الثاني: رهن الأصل التجاري والائتمان التجاري للأصل التجاري 121
- الفصل الأول: رهن الأصل التجاري 123
- الفرع الأول: شروط رهن الأصل التجاري 123
- المبحث الأول: الشروط الموضوعية لرهن الأصل التجاري 124
- المطلب الأول: الشروط الموضوعية المتعلقة بالمدين الراهن 124
- المطلب الثاني: الشروط الموضوعية المتعلقة بمحل الرهن 125
- المبحث الثاني: الشروط الشكلية لرهن الأصل التجاري 127
- المطلب الأول: الكتابة 127
- المطلب الثاني: وجوب تضمين عقد الرهن لبيانات محددة 128

- المطلب الثالث : التقييد في السجل الوطني للضمانات المنقولة 130
- الفرع الثاني : آثار رهن الأصل التجاري 131
- المبحث الأول : آثار الرهن بالنسبة للمدين الراهن والدائن المرتهن 131
- المطلب الأول : بالنسبة للمدين الراهن 132
- المطلب الثاني : بالنسبة الدائن المرتهن 132
- الفقرة الأولى : حق التتبع 132
- الفقرة الثانية : حق الأفضلية 133
- الفقرة الثالثة : الحق في الإعلام 134
- المبحث الثاني : آثار الرهن بالنسبة للغير 136
- المطلب الأول : آثار رهن الأصل التجاري بالنسبة للدائنين العاديين 136
- المطلب الثاني : آثار رهن الأصل التجاري بالنسبة لمكري العقار المستغل فيه الأصل التجاري 137
- الفرع الثالث : رهن أدوات ومعدات التجهيز 137
- المبحث الأول : شروط رهن أدوات ومعدات التجهيز 138
- المطلب الأول : الشروط الموضوعية 138
- الفقرة الأولى : الديون المرهونة 138
- الفقرة الثانية : محل الرهن 138
- المطلب الثاني : الشروط الشكلية 139
- الفقرة الأولى : شروط عقد الرهن 139
- الفقرة الثانية : التقييد وتجديده 139

المبحث الثاني : أثار رهن أدوات ومعدات التجهيز	140
المطلب الأول : الأثار بالنسبة للمدين الراهن	140
الفقرة الأولى : المحافظة على الأدوات والمعدات المرهونة	140
الفقرة الثانية : إعلام الدائن المرتهن بنقل المعدات والأدوات المرهونة	140
الفقرة الثالثة : الحصول على إذن قبل البيع بالتراضي	141
المطلب الثاني : أثار رهن أدوات ومعدات التجهيز بالنسبة للدائن المرتهن	141
الفقرة الأولى : حق الأفضلية	141
الفقرة الثانية : حق التمتع	142
المبحث الثالث : التنفيذ وتحقيق الرهن	142
المطلب الأول : حلول أجل الديون	142
المطلب الثاني : تحقيق رهن أدوات ومعدات التجهيز	142
الفقرة الأولى : تحقيق الرهن على معدات أو أدوات مخصصة لاستعمال صناعي	143
الفقرة الثانية : تحقيق الرهن على معدات أو أدوات مخصصة لاستعمال فلاحي	143
الفقرة الثالثة : تحقيق الرهن مع عناصر أخرى للأصل التجاري	144
الفصل الثاني : عقد الائتمان التجاري للأصول التجارية	145
الفرع الأول : خصائص عقد الائتمان التجاري وطبيعته القانونية	145
المبحث الأول : تعريف وخصائص الائتمان التجاري	146
المطلب الأول : تعريف عقد الائتمان التجاري	146
المطلب الثاني : تمييز عقد الائتمان التجاري عن العقود المشابهة	149
تمييز عقد الائتمان التجاري عن عقد الكراء	149

- 151..... تمييز عقد الائتمان الإيجاري عن عقد القرض
- 152..... ج- التمييز بين عقد الائتمان الإيجاري وعقد البيع مع شرط الاحتفاظ بالملكية
- 153..... المبحث الثاني : الطبيعة القانونية لعقد الائتمان الإيجاري
- المطلب الأول : الاختلاف الفقهي في تحديد الطبيعة القانونية لعقد الائتمان الإيجاري
- 153.....
- المطلب الثاني : الطبيعة الخاصة لعقد الائتمان الإيجاري
- 153.....
- الفرع الثاني : خصوصية الائتمان الإيجاري للأصول التجارية وشروطه
- 154.....
- المبحث الأول : خصوصية الائتمان الإيجاري للأصول التجارية
- 154.....
- المطلب الأول : تعدد أنواع وأشكال عقد الائتمان الإيجاري
- 154.....
- الفقرة الأولى : الائتمان الإيجاري على المنقول
- 155.....
- الفقرة الثانية : الائتمان الإيجاري العقاري
- 155.....
- المطلب الثاني : الائتمان الإيجاري المنصب على الأصول التجارية
- 156.....
- المبحث الثاني : شروط عقود الائتمان الإيجاري
- 158.....
- المطلب الأول : التخصيص عقداً على شروط التجديد والفسخ والتسوية الودية
- 158.....
- المطلب الثاني : شهر عمليات الائتمان الإيجاري
- 160.....
- الفرع الثالث : آثار عقد الائتمان الإيجاري
- 161.....
- المبحث الأول : عدم تنفيذ المكثري لالتزاماته واستفاد الوسائل الودية
- 162.....
- المطلب الأول : عدم تنفيذ المكثري لالتزاماته
- 162.....
- المطلب الثاني : وجوب استفاد الوسائل الودية لإنهاء النزاع
- 163.....

المبحث الثاني : اختصاص رئيس المحكمة بإرجاع العقار بعد معاينة واقعة عدم الأداء.....	164
المطلب الأول : اختصاص رئيس المحكمة بصفته قاضيا للمستعجلات بالإرجاع.....	164
المطلب الثاني : الأمر القضائي بإرجاع العقار بعد معاينة واقعة عدم الأداء.....	164
الباب الثالث : التصرفات والعقود الواردة على الأصل التجاري واثارها من خلال العمل القضائي.....	169
الفصل الأول : القرارات القضائية بخصوص شروط تقويت الأصل التجاري.....	169
قرار محكمة النقض رقم: 162 الصادر بتاريخ 2022/3/01 في الملف المدني عدد : 4910/1/2/2019.....	169
قرار محكمة النقض رقم: 1596 الصادر بتاريخ 2009/10/28 في الملف التجاري عدد 25/3/2/2008.....	173
قرار محكمة النقض رقم: 1347 الصادر بتاريخ 28/12/2005 في الملف التجاري عدد : 814/3/1/2002.....	176
القرار رقم: 1807 الصادر عن محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء بتاريخ 22/4/2019 في الملف عدد : 4618/8205/2018.....	180
قرار المجلس الأعلى رقم : 297 الصادر بتاريخ 15/3/2006 في الملف التجاري عدد : 37/3/1/2006.....	192
قرار محكمة النقض رقم : 342/2 الصادر بتاريخ 01/07/2021 في الملف التجاري عدد: 17/3/2/2019.....	195
قرار محكمة النقض رقم : 354/2 الصادر بتاريخ 08/07/2021 في الملف التجاري عدد: 333/3/2/2019.....	198

- قرار محكمة النقض رقم :384 الصادر بتاريخ 2022/5/26 في الملف التجاري عدد:
1998/3/2/2019..... 201
- قرار محكمة النقض رقم : 687/2 الصادر بتاريخ 06/10/2022 في الملف التجاري
عدد: 1159/3/2/2020..... 204
- قرار محكمة النقض رقم :11 الصادر بتاريخ 06 / 2022/1 في الملف التجاري عدد
800/3/2/2020..... 207
- قرار محكمة النقض رقم : 535 الصادر بتاريخ 24/5/2006 في الملف التجاري عدد:
668/3/2/2004..... 209
- قرار محكمة النقض رقم 25 الصادر بتاريخ 2016/1/21 في الملف التجاري عدد
1279/3/2/2013..... 212
- قرار محكمة النقض رقم 123 الصادر بتاريخ 2011/1/20 في الملف التجاري عدد
1194/3/2/2009..... 216
- قرار محكمة النقض رقم 149 الصادر بتاريخ 2011/2/24 في الملف عدد
8859/6/9/2010..... 218
- قرار محكمة النقض رقم: 256/ 2022 الصادر بتاريخ 2022/4/ 07 في الملف التجاري
عدد 1844/3/2/2019..... 221
- قرار محكمة النقض رقم 288 الصادر بتاريخ 2022/4/7 في الملف التجاري عدد
1992/3/2/2019..... 226
- قرار محكمة النقض رقم 292 الصادر بتاريخ 2019/5/ 23 في الملف التجاري عدد
2121/3/2/2017..... 229
- قرار محكمة النقض رقم : 324/2 الصادر بتاريخ 03/09/2020 في الملف تجاري عدد :
493/3/2/2018..... 232

قرار محكمة النقض رقم 1050 الصادر بتاريخ 1997/2/19 في الملف المدني عدد	2458/95
236	
قرار محكمة النقض رقم: 2574 الصادر بتاريخ 2/7/2008 في الملف المدني عدد	394/1/3/2006
239	
قرار محكمة النقض رقم : 5440 الصادر بتاريخ 16/9/98 في الملف المدني عدد	1537/95
244	
قرار محكمة النقض رقم: 172 الصادر بتاريخ 15/2/2006 في الملف التجاري عدد :	1344/3/2/2004
246	
قرار محكمة النقض رقم: 1379 الصادر بتاريخ 2008/11/5 في الملف التجاري عدد	3/2/2008/ 104
248	
الفصل الثاني : القرارات القضائية بخصوص الشفعة في الأصل التجاري	251
قرار محكمة النقض رقم 375 الصادر بتاريخ 2022/6/21 في الملف المدني عدد	3773/1/4/2019
251	
القرار رقم : 1325 الصادر عن محكمة الاستئناف التجارية بفاس بتاريخ 2023/4/27	
في الملف عدد : 2397/2021/8205	253
قرار محكمة النقض رقم 181 الصادر بتاريخ 2014/3/25 في الملف المدني عدد	1604/1/3/2012
261	
قرار محكمة النقض رقم 283 الصادر بتاريخ 2019/5/14 في الملف المدني عدد	3758/1/4/2018
265	
قرار محكمة الاستئناف التجارية بفاس رقم 1079 الصادر بتاريخ 2006-06-29 في	
الملف عدد 06-694	267
الفصل الثالث : القرارات القضائية بخصوص اثار تفويت الأصل التجاري على	
عقود الشغل	271

قرار محكمة النقض رقم 372 الصادر بتاريخ 2022/4/20 في الملف الاجتماعي عدد	4048/5/2/2019	271
قرار محكمة النقض رقم : 269 الصادر بتاريخ 2018/3/20 في الملف الاجتماعي عدد	772/5/1/2017	274
قرار محكمة النقض رقم 253/2 الصادر بتاريخ 2023/2/22 في الملف الاجتماعي رقم	10/5/2/2020	277
قرار محكمة النقض رقم 669 الصادر بتاريخ 2018/7/18 في الملف الاجتماعي عدد	1741/5/2/2017	279
قرار محكمة النقض رقم 573 الصادر بتاريخ 2017/5/16 في الملف الاجتماعي عدد	1295/5/1/2016	284
الفصل الرابع : القرارات القضائية بخصوص رهن الأصل التجاري واثاره		287
قرار محكمة النقض رقم 338 الصادر بتاريخ 19/07/2018 في الملف التجاري عدد	1375/3/2/2017	287
قرار محكمة النقض رقم : 914 الصادر بتاريخ 14/9/2005 في الملف التجاري عدد :	1321/3/2/03	290
قرار محكمة النقض رقم 283 الصادر بتاريخ 2016/6/30 في الملف التجاري عدد	709/3/1/2015	294
قرار محكمة النقض رقم : 10 الصادر بتاريخ 2016/1/14 في الملف التجاري عدد	895/3/1/2012	297
قرار محكمة النقض رقم 718 الصادر بتاريخ 2011/5/19 في الملف التجاري عدد	872/3/3/2010	304

قرار محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء رقم: 1407 بتاريخ 01/04/2019	
ملف عدد 561/8221/2019	309
قرار محكمة النقض رقم: 32 الصادر بتاريخ 2022/1/13 في الملف التجاري عدد:	
705/3/2/2020	317
قرار محكمة النقض رقم 18 الصادر بتاريخ 2016/1/8 في الملف التجاري عدد	
662/3/3/2015	320
قرار محكمة النقض رقم : 133 الصادر بتاريخ 2012/2/2 في الملف التجاري عدد	
670/3/1/2011	323
القهرس	327

